الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/51/97
3 March 1997

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/51/619/Add.2)]

٩٧/٥١ - حقوق الإنسان والفقر المدقع

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٢]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢]، والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي اعتمدتها الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها الأحكام ذات الصلة من إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣[٣]، ومن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥[٤]،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٤٨/٤٤ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٧٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والقرارات الأخرى ذات الصلة،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).
(٢) انظر: القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.
(٣) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.
(٤) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي أعلنت فيه يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بوصفه اليوم الدولي للقضاء على الفقر، وقرارها ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي أعلنت فيه سنة ١٩٩٦ سنة دولية للقضاء على الفقر، وقرارها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي أعلنت فيه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات لجنة حقوق الإنسان ١١/١٩٩٢ المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢[٥]، و ١٣/١٩٩٣ المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣[٦]، و ١٢/١٩٩٤ المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤[٧]، و ١٦/١٩٩٥ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥[٨]، و ١٠/١٩٩٦ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦[٩]، فضلا عن قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ٢٣/١٩٩٦ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦[١٠]،

وإذ تشير إلى قرارها ١٣٤/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي أكدت فيه من جديد أن الفقر المدقع والاستبعاد من المجتمع يمثلان انتهاكا لكرامة الإنسان وشددت على ضرورة إجراء دراسة كاملة متعمقة لظاهرة الفقر المدقع ترتكز على تجارب وأفكار أفقر الناس،

وإذ تسلم بأن وجود الفقر المدقع الواسع الانتشار يحول دون التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان وربما يمثل، في بعض الحالات، تهديدا للحق في الحياة،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الفقر المدقع لا يزال ينتشر في جميع بلدان العالم، أيا كانت حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤثر تأثيرا خطيرا على الأفراد والأسر والجماعات الأكثر ضعفا وحرمانا، مما يعرقل ممارستهم لما لهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر الواسع الانتشار، والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هدفان مترابطان،

---

(٥) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٢، الملحق رقم ٢ (E/1992/22)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٦) المرجع نفسه، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣ (E/1993/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٧) المرجع نفسه، ١٩٩٤، الملحق رقم ٤ والتصويب (E/1994/24 و Corr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٨) المرجع نفسه، ١٩٩٥، الملحق رقم ٣ والتصويب (E/1995/23 و Corr.2)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٩) المرجع نفسه، ١٩٩٦، الملحق رقم ٣ (E/1996/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(١٠) انظر: E/CN.4/1997/2-E/CN.4/Sub.2/1996/41، الفصل الثاني، الفرع ألف.

وإذ ترحب بالعمل الذي قام به المقرر الخاص المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، وتأخذ في اعتبارها تقريره النهائي[١١]،

١ - تؤكد من جديد أن الفقر المدقع والاستبعاد من المجتمع يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان ومن ثم يتطلبان اتخاذ تدابير عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي لوضع حد لهما؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا أن من الضروري بالنسبة للدول، عملا بإعلان وبرنامج عمل فيينا[٣]، أن تدعم اشتراك أفقر الفقراء في عملية صنع القرار في مجتمعاتهم وفي تعزيز حقوق الإنسان وفي الجهود المبذولة لمكافحة الفقر المدقع؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح أن المقرر الخاص قد عمل، لدى إعداده لتقريره النهائي[١١]، بتوصيات لجنة حقوق الإنسان حيث أولى اهتماما خاصا للجهود التي يبذلها أفقر الفقراء أنفسهم وللأحوال التي يمكن فيها أن ينقلوا تجاربهم؛

٤ - تطلب مرة أخرى إلى الدول والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية، أن تولي الاهتمام المطلوب لهذه المشكلة وللمتابعة اللازمة لتوصيات المقرر الخاص الواردة في تقريره النهائي؛

٥ - تدعو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أن يولي، في إطار تنفيذ عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، اهتماما مناسبا لمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع؛

٦ - تلاحظ مع التقدير التدابير المحددة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة للتخفيف من آثار الفقر المدقع على الأطفال وجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيل إعطاء الأولوية للبحث عن وسائل للتخفيف من الفقر في إطار القرارات ذات الصلة، وتحثهما على مواصلة هذا العمل؛

٧ - تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والخمسين في إطار البند الفرعي المعنون "مسائل حقوق الإنسان، بما فيها النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية".

الجلسة العامة ٨٢
١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

---

(١١) E/CN.4/Sub.2/1996/13.